ويأتى تراكب الصور الجزئية وتفاعلها بمثابة وسيلة للاقتراب من الصورة الكلية الكبرى التى يرسمها الشاعر فى قصيدته ، وعندها يحسن بالناقد أن يتوقف طويلا حول تفاصيل القضايا ، وطبائع المواقف النقدية التى تلح عليه إزاء تحليلها ، وهو ما يحتاج أيضا إلى إدراك واع للمشكلات النقدية التى تدور حول مناهج التحليل المتباينة ، وبأى منها يأخذ الدارس ، فإذا ما ألم بتلك المناهج واختار منها منهجا قويت مبرراته ، ووضحت وسائله ، واستطاع أن يقترب من النص من خلالها وإلا ظل حبيس حيرته فى إطار مجموع الأحكام الانطباعية التى لاتدخل فى باب النقد المنهجى ، بقدر ما تظل مرهونة بالرؤية الخاصة التى ربما قادت إلى ضرب من التعدُّد الهائل فى تلك الأحكام ، لتدخل بنا فى إطار من الفوضى النقدية التى لايجب الاعتداد بها - بأى حال - فى التأصيل لدرس نقدى تطبيقى يضمن صحة الأحكام ، ويرشح التقارب بينها إذا ما قامت القواعد النقدية على حمايتها .

صحيح أن الاعتداد بموقف الناقد يظل وارداً ابتداء من احترامنا لحساسيته الخاصة وذاتيته ، ولكن بشرط ألا تكون هذه الحساسية ، أو تلك الذاتية هى المصدر الوحيد لتناوله للنص ، أو المنطلق الأوحد وراء أحكامه الصادرة عليه ، وكأن هذه الانطباعات لدى الناقد تظل واردة فى مرتبة أخرى دون ذلك ، كأن تأخذ دورها بعد الاطمئنان إلى إدراكه لمجموع الأدوات ، وتمثُّله لها ، وصدوره عنها ، بها يضمن قدرا من إحكامه هذا التشابه فى الأحكام بما يُقرِّب بينها ، أو - على الأقل - بما يضمن لها قدراً من الموضوعية التى يسعى إليها النقاد ، إنقاذا للنقد من شيوع تلك الفوضى التى تسئ إليه ، بل قد تفقده دوره سواء فى تحليل النص أو فى تقويمه .

- ٣ -

ثم تأتى مرحلة التقويم ، على ما لها من أهمية وخطر فى الدرس الأدبى ، والقراءة الناقدة ، ولما تتطلبه من عمق ثقافة الناقد ، وحتمية تمكنه من أدواته ، صحيح أنها تترتب على المرحلة السابقة ، ولكنها تظل متميزة فى خطرها ونتائجها ، لأن الناقد - هنا يرتدى زىَّ القاضى الذى ينوط به إصدار الحكم للعمل أو عليه ، على ما فى هذا الحكم من ترويج للعمل أو تدمير له ، لذا يجب التأنى والتوقف عند هذا المنطقة الحرجة ، فيتحرى الدقة فى عرض موقفه منها ، باعتبارها مطلبا ملحاً وليست مجرد قعقعة فى إصدار الإحكام .